الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة العدل

كلمة السيد عبد الرشيد طبي

وزير العدل، حافظ الأختام

بمناسبة الحفل التكريمي لنزلاء المؤسسات العقابية الناجحين في شهادتي التعليم المتوسط والبكالوريا (دورة 2024)

القليعة، يوم 13 أوت 2024

بسم الله والصلاة والسلام رسول الله

- السيد وزير التكوين والتعليم المهنيين،
- السيد الرئيس الأول للمحكمة العليا.
- السيد والي ولاية تيبازة، والسيد رئيس المجلس الشعبي الولائي،
- السيد المدير العام للجمارك،
- السيدة والسادة ممثلو المؤسسات الدستورية والهيئات الوطنية،
- السيدات والسادة ممثلو المؤسسات الأمنية والعسكرية والقضائية،
- السيدات والسادة ممثلو منظمات المجتمع المدني،
- السيدات والسادة الإطارات،
- الحضور الكريم، كلّ باسمه وصفته ومقامه،
- أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يشرفني أنْ أحضر معكم اليوم، للإشراف على مراسم هذا الحفل المخصّص لتكريم نزلاء المؤسّسات العقابيّة المتفوّقين في شهادتي البكالوريا والتعليم المتوسّط - دورة 2024- وتكريم المؤسسات العقابية التي حقّقت المراتب الأولى في هذه الامتحانات على المستوى الوطني.

وبهذه المناسبة، أسعدُ بالترحيب بضيوفنا الكرام، الذين لبّوا الدعوة وشرّفونا بحضورهم هذا الحفل البهيج، سواء القطاعات الوزارية والمؤسسات والهيئات الوطنية وفواعل المجتمع المدني شركاء العدالة في تنفيذ سياسة إعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين.

إنّ هذه الامتحانات الرسميّة، هي تتويجٌ للسنة الدراسيّة لنزلاء المؤسسات العقابية المتمدرسين في مختلف الأطوار التعليميّة، يتمُ تنظيمها بالمؤسسات المعتمدة كمراكز امتحان والبالغ عددها 54 مركزا موزعا عبر التراب الوطني، بإشرافٍ وتسييرٍ مباشر من مصالح وزارة التربية الوطنية ممثلة بالديوان الوطني للإمتحانات والمسابقات، شأنها في ذلك شأن باقي المؤسسات التربوية.

وفي هذا الإطار، يجدر التذكير بأنّ عدد الممتحنين في شهادة البكالوريا لهذه الدورة قد بلغ **5482** مترشحا ونجح منهم **3477** نزيلاً، بنسبة جدّ مرضية تقدّر بـ **63.43%**، محقّقة ارتفاعا بنسبة تفوق **19 %** مقارنة بدورة 2023.

أما بالنسبة لشهادة التعليم المتوسط، فتم تسجيل **4342** مترشحا، نجح منهم **1948** نزيلا، بنسبة تقدر بـ **44.86 %**.

إنّ هذه النتائج المحققة، تُبرزُ بشكلٍ جلّي، ثمار سياسة إعادة الإدماج الاجتماعي التي تبنّتها الدولة وجعلتها أساساً لمعاملة هذه الفئة، تعزيزا لمسار تأهيلهم بغرض عودتهم إلى كنف المجتمع وبدءِ صفحةٍ جديدة في حياتهم الاجتماعية.

وضمن هذا المسعى، يحتلُ التعليم للرفع من المستوى الدراسي للمحبوسين والتكوين المهني والحرفي حيّزاً هاماً في عمل المؤسسات العقابيّة، بمساهمة فعّالة من القطاعات الشريكة على غرار التربية الوطنية والتكوين والتعليم المهنيين، لما لهذا الجانب من أثرٍ إيجابي في دعمِ قدراتهم وإمكانياتهم لولوج آفاقٍ أوسع، تعزيزاً لحظوظهم في الاندماج الاجتماعي والمهني بعد الإفراج عنهم.

وفي هذا المجال، فقد تمّ تسجيل**(44.854)** نزيلاً خلال السنة الدراسيّة المنقضيّة في مختلف الأطوار التعليمية، سواء في محو الأمية أو الدارسة عن بعد في الطورين المتوسط والثانوي، أوالتعليم الجامعي في طوري الليسانس و الماستر.

ويجدر التنويه هنا، إلى تكفّل الدولة بتوفير كلّ اللوازم والأدوات البيداغوجية وتجهيز قاعات الدراسة وورشات التكوين بمختلف المتطلبات، كما سجلنا في السنوات الأخيرة ارتفاعا ملحوظا في عدد المسجلين بمختلف أطوار التعليم العام والتكوين المهني والحرفي والممتحنين في مختلف الشهادات.

إنّ هذا الجهد والإمكانيات المسخّرة ساهمت في ارتفاع عدد المحبوسين المتحرّرين من الأمية والناجحين في مختلف أطوار التعليم وبالخصوص في شهادتي التعليم المتوسط والبكالوريا، مع تمكينهم من مواصلة تعليمهم الجامعي عن بعد أو عن طريق الاستفادة من نظام الحرية النصفية في حال توفر شروط هذا الإجراء.

- **السيّدات والسادة،**
- **الحضور الكريم،**

إنّ برامج إعادة الإدماج الاجتماعي لا تقتصرُ على التعليم والتكوين فحسب، بل تتضمن أيضا العديد من البرامج الرياضية والثقافية التي يتم تأطيرها من طرف مربي الشباب والرياضة بغرض تنشيط المؤسسات العقابية، وإحياء المناسبات الدينية والوطنية للحفاظ على ارتباط النزلاء بدورة الحياة الاجتماعية وتوثيق صلتهم بها، كما يتم تقديم العديد من المحاضرات وتنظيم الندوات.

وفي السياق نفسه، تتيح المؤسسات العقابية لنزلائها مكتبات متنوعة المحتوى من حيث التخصصات العلمية والتوجهات الثقافية والفكرية والدينية، بما يتماشى ومرجعيتنا الوطنية ويناسب مختلف المستويات العلمية، فضلا على تشجيعهم على المطالعة، وتحفيزهم على المشاركة في مختلف المسابقات الفكرية والدينية، والمساهمة في إثراء المجلات الداخلية التي تصدرها هذه المؤسسات وتكريم أفضل المساهمات.

إنّ عملية التحضير للإفراج والرعاية والمتابعة اللاحقة للمفرج عنهم، يوليها النظام العقابي الجزائري أيضاً عناية خاصة، من خلال استحداث أنظمة لتكييف العقوبة، تهدفُ إلى تحفيز وتشجيع المحبوسين الذين يثبتون حسن السيرة والسلوك، وينخرطون في مختلف برامج إعادة الإدماج، وتشمل عدّة أنظمة لاسيما الإفراج المشروط الذي يُعتبر آليّة فعالة للعودة المتدرجة للمجتمع، بمتابعة من قضاة تطبيق العقوبات والمصالح الخارجية.

وفي هذا الإطار، ولتشجيع الانخراط في برامج إعادة الإدماج الاجتماعي الرامية إلى مكافحة الجريمة والحد من ظاهرة العود ، تمّ تفعيل الإفراج المشروط بشكل أكبر، مما مكّن من استفادة أكثر من (**17400**) محبوس منه منذ بداية السنة الجارية.

إنّ هذه النتائج ما كانت لتتحقق لولا تكاثف جهود مختلف قطاعات الدولة، بحيث تم تدعيم مصالح السجون بـ 76 أستاذ من وزارة التربية الوطنية و416 مؤطّر منتدب من وزارة التكوين والتعليم المهنيين و316 إمام،197 معلم قرآن، 96 مرشدة دينية منتدبين من وزارة الشؤون الدينية والأوقاف و110 مختص في الشبيبة والرياضة منتدب من وزارة الشباب والرياضة.

كما نثمن أيضا الدور الإيجابي والفعّال الذي تؤدّيه فواعل المجتمع المدني في إثراء برامج إعادة الإدماج، إذ شهد التعاون مع الحركة الجمعوية تطوّرا كبيرا من حيث عدد الجمعيات المرخص لها بتنظيم نشاطات لفائدة المحبوسين والمساهمة في مرافقة المفرج عنهم.

وبالعودة إلى التعليم والتكوين، تجدر الإشارة في هذه المناسبة، إلى الالتفاتة الطيبة للسيّد رئيس الجمهورية، من خلال إصدار مرسوم عفو رئاسي بمناسبة الذكرى (62) لعيد الاستقلال والشباب، لفائدة المحبوسين الذين تحصلوا على شهادات في التعليم أو التكوين، وهذا لتحفيزهم وتمكينهم من مواصلة مشوارهم التعليمي والمهني.

في الختام، أتقدّم بأسمى عبارات الشكر والتقدير لكلّ مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني المنخرطة والمساهمة معنا بكل جديّة في هذا المسعى النبيل، وإلى كافة موظفي قطاع السجون على المجهودات المبذولة من طرفهم.

أهنئ الناجحين في هذه الامتحانات، وأوجّه تهنئة خاصة للمتوفقين الأوائل، وأدعوكم لمضاعفة الجهود برؤى موحّدة وخطوات طموحة وهمم عالية لتحقيق المزيد من النجاحات في المستقبل.

شكرا لكم على حسن الإصغاء.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.